

النمو السكاني وتدياته في العالم العربي

مشكلة قومية أم مشكلة قطرية؟

الأستاذ تومي حسين

قسم علم الاجتماع والديموغرافية

جامعة الجزائر

ملخص:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين، إنحسار الاستعمار و ظهور دول العالم الثالث المتخلفة إقتصاديا ومنها الدول العربية التي نالت إستقلالها تباعا، وكان نتيجة لهذا الاستقلال تحسين نسبي للظروف المعيشية د، مما أدى إلى تراجع الوفيات بشكل سريع وملحوظ مع ثبات مستوى الولادات عاليا، مما ترتب عنه ظاهرة الانفجار الديموغرافي الذي جاوز معدله أحيانا 3,5 بالمئة سنويا.

هذا الوضع الديموغرافي لم يكن محل ترحيب من طرف كل الدول العربية، التي هرع بعضها إلى إعتراضه بوضع سياسات سكانية غير مشجعة للنسل، في حين إهتم بعضها بقضايا التنمية دون الالتفات للمسألة السكانية، أما بعضها الآخر وبعد فورة البترول فقد إنتهجت سياسات مشجعة للنسل عساها تفي بحاجياتها من الأيدي العاملة المحلية وتقليص اليد العاملة الوافدة .

وإنطلاقا من الأوضاع المذكورة ،تحاول هذه الدراسة تحليل وتفسير وإبراز للإستراتيجيات المختلفة المطبقة بالدول العربية لتحقيق التنمية الشاملة على ضوء المتغير الديموغرافي.

مقدمة:

إذا جاز لنا أن نصف النصف الثاني من القرن الماضي (القرن العشرين)، يمكن وصفه بأنه نصف القرن الديموغرافي، حيث شهد نموا سكانيا هائلا نتج عنه مضاعفة عدد السكان وزيادة، حيث إنتقل العدد الإجمالي لسكان العالم من 2.5 مليار نسمة سنة 1950 إلى 6 مليار نسمة بنهاية القرن أي عام 2000. هذه الزيادة التي كان النصيب الأوفر منها في دول العالم الثالث و من ضمنها الدول العربية، حيث شهد النمو السكاني بالبلاد العربية أعلى المعدلات في العالم مما أدى على مضاعفة السكان أكثر من مرة في معظم الأقطار العربية، هذا النمو السكاني الذي أدى إلى مزيد من تدهور مستويات المعيشة في كثير من الأقطار العربية، مما جعل ظاهرة النمو السكاني ليست محل ترحيب من طرف كل الأقطار العربية، فبادر بعضها إلى وضع سياسات سكانية تعترض هذا النمو وتقلص من مستوياته، عساها ترفع من مستوى معيشة سكانها، في الوقت الذي لقي هذا النمو ترحيبا كبيرا وتشجيعا متواصلا من بعض الأقطار ذات الأحجام السكانية الصغيرة والموارد الهائلة.

ولما كانت الأوضاع المعيشية مرتبطة بعملية التنمية، والتنمية مرتبطة بالسكان، حيث تستهدف تحسين أوضاعهم وتوفير أحسن الظروف لوجودهم الإجتماعي والإقتصادي، إنطلق الحديث عن التحديات والمشاكل التي تواجه عمليات التنمية في الأقطار العربية، وكأنها كتلة سكانية واحدة، إلا أنني ومن خلال هذه الدراسة أردت أن أوضح بأن التحديات والمشاكل السكانية في العالم العربي ليست هي نفسها في كل البلاد العربية، بل هي مشاكل وتحديات قطرية، تختلف من قطر عربي إلى قطر عربي آخر وفق معدلات النمو السكاني وحجم السكان

وتركيبتهم وتوزيعهم والموارد التي يملكها كل قطر، وهذا ما سأوضحه من خلال عناصر هذه الدراسة.

الأوضاع الديموغرافية في العالم العربي:

1- توزيع سكان العالم العربي:

يمتد العالم العربي من الخليج العربي في آسيا شرقا إلى المحيط الأطلسي في إفريقيا غربا، على مساحة تقدر بحوالي 14 مليون كيلومتر مربع، ويشمل العالم العربي 21 دولة (بما في ذلك دولة فلسطين).

يقدر عدد سكان العالم العربي حاليا حوالي 300 مليون نسمة، إذ قفز عدد السكان من 192 مليون نسمة سنة 1985 إلى 285.32 مليون نسمة سنة 2000، ويتوقع أن يصل العدد إلى ما يقارب 457 مليون نسمة سنة 2025 ثم إلى 590 مليون نسمة سنة 2050 .

ويتوزع سكان العالم العربي بين قارتين حيث يعيش حوالي 70 بالمائة منهم في إفريقيا بينما يعيش البقية 30 بالمائة في آسيا. ويمكن تمييز التجمعات السكانية في العالم العربي إلى أربعة .(عمران، ع.1988)

أ- بلاد المغرب العربي:

وتشمل الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا، وبلغ سكان هذا التجمع سنة 2001 عدد 79.3 مليون نسمة أي ما نسبته حوالي 27 بالمائة، ويتركز السكان بهذه المنطقة على سواحل البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، بينما نجد مساحات

شاسعة من الصحراء في ليبيا و الجزائر وموريتانيا شبه خالية من السكان، حيث يتأثر السكان أصلاً بتوزيع الأمطار التي تكثر على المناطق الساحلية، وتعتبر الجزائر والمغرب أكبر بلدين في المجموعة من حيث عدد السكان.

ب - بلاد وادي النيل والقرن الإفريقي:

وتشمل مصر و السودان و الصومال و جيبوتي، وبلغ سكان هذا التجمع سنة 2001 عدد 110.7 مليون نسمة أي 38 بالمائة من مجموع سكان العالم العربي، ويتركز السكان أكثر في مصر وشمال السودان حول نهر النيل، بينما يتركز بقية السكان في السودان والصومال حسب الأمطار والروافد النهرية ، وفي جيبوتي يتركز السكان على السواحل، وتتخلل هذه المنطقة كذلك مساحات شاسعة من الصحراء.

ج - بلاد الهلال الخصيب:

وتضم العراق و بلاد الشام أي الأردن وسوريا وفلسطين ولبنان وقد بلغ حجم سكان هذا التجمع دائماً سنة 2001 عدد 52.1 مليون نسمة أي ما نسبته 18 بالمائة من مجموع سكان العالم العربي، ويتركز السكان بهذه المنطقة إما حول الأنهار الكبرى مثل الفرات ودجلة والأردن، وسواحل البحر الأبيض المتوسط، وكذلك تضم هذه المنطقة بعض المساحات الصحراوية.

د - بلاد الجزيرة العربية والخليج:

وتشمل السعودية واليمن و عمان والإمارات والكويت وقطر والبحرين وبلغ حجم سكان هذه البلاد سنة 2001، عدد 48.7 مليون نسمة أي بنسبة تصل إلى حوالي 17 بالمائة من سكان العالم العربي ، ويتوزع السكان على سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي، وتضم هذه المنطقة أيضاً مساحات شاسعة من الصحاري خصوصاً في شبه الجزيرة العربية.

2- تفاوت حجم السكان في العالم العربي:

يتفاوت عدد سكان العالم العربي من قطر إلى قطر، بشكل ملفت وبفارق كبير للغاية، فمصر تعتبر العملاق السكاني العربي بعدد يصل إلى حوالي 70 مليون نسمة، مقابل دولة قطر التي يصل عدد سكانها إلى حوالي 600 ألف نسمة، أي 116 مصري مقابل واحد قطري، وهذه تعتبر فجوة شاسعة في توزيع سكان العالم العربي بين مختلف أقطاره.

وبالنسبة لحجم السكان، يمكن تقسيم البلدان العربية إلى فئات مختلفة هي:

- أ- بلد كبير يربو عدد سكانه عن 70 مليوناً نسمة و هو مصر.
- ب- بلاد يزيد عدد سكانها عن 30 مليون نسمة وتشمل السودان والجزائر والمغرب.
- ج - بلاد يربو عدد سكانها عن 20 مليون نسمة أو تزيد، ونعني بها العراق والسعودية.
- د - بلاد يتراوح عدد سكانها ما بين 10 مليون وأقل من 20 مليون نسمة وتشمل اليمن وسوريا.
- هـ - بلاد يتراوح عدد سكانها ما بين 5 ملايين و 10 مليون نسمة وتضم الصومال وتونس وليبيا والأردن.
- و - بلاد يقل عدد سكانها عن 05 ملايين نسمة وهي لبنان وفلسطين والكويت وموريتانيا والإمارات وعمان وجيبوتي والبحرين وقطر.(جامعة الدول العربية، 2002).

كثافة السكان في العالم العربي:

تعتبر كثافة السكان أكثر المؤشرات الديموغرافية إستعمالاً للتعبير عن المشكلة السكانية، ولكنها من الناحية العلمية فهي أقل المؤشرات صلاحية لهذا الغرض، فهي

تخفي حقيقة الواقع الذي يعيشه السكان من حيث المساحة المأهولة أو الصالحة للمعيشة، وبهذا تصبح الكثافة السكانية مقياسا مضللا ولا يعكس حقيقة الواقع. فإذا أخذنا الكثافة العامة للسكان في العالم العربي نجدها تساوي 21 نسمة للكيلومتر المربع سنة 2004 ، بينما نجدها تتفاوت صعودا وهبوطا بين قطر عربي وآخر، فضلا أنها تتباين من منطقة لأخرى داخل القطر الواحد نتيجة لتوزيع السكان المختل، فهي ترتفع في المدن الكبرى وحول السواحل البحرية والأنهار وتنخفض في الصحاري التي تشكل جزء معتبرا من مساحة العالم العربي.

ويعتبر توزيع السكان في العالم العربي من المشاكل السكانية التي تعاني منها كل الأقطار، غنيها وفقيرها، وهي إحدى المشاكل التي تحتاج إلى سياسة سكانية محلية وإقليمية لحلها، ولا يقتصر سوء توزيع السكان على عاملي التضاريس والبيئة فحسب، ولكن يشمل قلة التخطيط أو غيابه، خصوصا بالنسبة للتوسع الحضري العشوائي و الهجرة غير المنظمة من الريف إلى الحضر. ومن الأمثلة على ذلك أن 65 % من سكان الجزائر يعيشون على مساحة 4 % فقط من إجمالي المساحة الكلية. (O.N.S,2004).

وأن حوالي 75 % من سكان مصر يعيشون على مساحة 4 % فقط من مجموع المساحة الكلية . وأن هناك عدد من البلدان العربية ليست أحسن حالا من هذا. (جامعة الدول العربية، 1998).

معالجات مختلفة للمسألة السكانية في العالم العربي:

لقد ترتب عن الإهتمام المتنامي بدراسة قضايا السكان ومشاكلهم، بروز مسألة العلاقات بين السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فأثر السكان على التنمية ينطلق من تصور يسلم بالدور المزدوج للإنسان باعتباره عاملا أساسيا وهدفا نهائيا

لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأن السكان يؤثرون أساساً من خلال هذا الدور المزدوج باعتبارهم منتجين من جهة ومستهلكين من جهة أخرى.

وحيال هذه القضية أختلف العلماء والباحثون إلى تيارات ثلاثة، الأول يأخذ بالرأي القائل أن معدلات المواليد المرتفعة والنمو السكاني الهائل تفرض تحديات على عملية التنمية الاجتماعية والإقتصادية تؤدي إلى تجميدها أو إبطائها مما يسهم في تدهور الأوضاع المعيشية، أما التيار الثاني، فهو على النقيض من الأول، فيذهب إلى أن كل مستوى عال للتنمية الاجتماعية والإقتصادية يتطلب حجماً أكبر من السكان، وأن نقص الكثافة السكانية وصغر حجم السكان يقف عائقاً أمام تقدم المجتمعات وتنميتها، في حين يذهب أنصار التيار الثالث إلى نفي العلاقة المباشرة بين السكان والتنمية والتقدم، لا إيجاباً ولا سلباً، وإنما السكان والتنمية كليهما يمثلان عنصران أو جزآن، في سياق التنظيم الإجتماعي العام .

(تومي، ح. 1995).

وبالنظر إلى واقع السكان وعلاقتهم بالتنمية الاجتماعية والإقتصادية، في العالم العربي نجد أن الأوضاع السكانية والموارد الاقتصادية، والسياسات السكانية المعتمدة في مختلف الأقطار العربية، تجسد مختلف التيارات الفكرية المذكورة، كما سيتضح من خلال تباين السياسات السكانية المنتهجة، وكذلك تفاوت الإمكانيات والموارد الاقتصادية .

أ - تباين السياسات السكانية:

دأب الكتاب والمفكرون أن يتحدثوا عن العالم العربي ككتلة واحدة، وحتى تقارير الهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية تتعامل مع العالم العربي كمجموعة سكانية واحدة

متجانسة، غير أننا لما نتناول المسألة السكانية في العالم العربي تستوقفنا مفارقات عجيبة، ما كانت لتبرز لو أن العالم العربي يمثل كتلة سكانية واحدة، ويتجلى ذلك

من خلال طبيعة المشاكل السكانية التي يعيشها كل قطر على حدة، ولو كان هناك تنسيقاً أو تكاملاً بين السياسات السكانية في الأقطار العربية لأمكن تفادي مشاكل سكانية كثيرة.

فمن المفارقات في هذا السياق أن العالم العربي يعرف زيادة سكانية هائلة لا مثيل لها في العالم، تصل إلى حوالي 3 % سنوياً، غير أن هذه الزيادة السكانية غير مرحب بها في كل الأقطار العربية، وهذا ما يتجلى بوضوح من خلال السياسات السكانية المنتهجة من طرف كل قطر إزاء المسألة السكانية.

يجدر بنا قبل إستعراض مختلف السياسات السكانية المعمول بها في الأقطار العربية، أن نقدم تعريفاً للسياسة السكانية قدمه الخبير الديموغرافي عبد الرحيم عمران جاء فيه أن " السياسة السكانية تعني سياسة الدولة بالنسبة لسلوك سكانها من الناحية الديموغرافية في الحاضر والمستقبل، أي أنها تشمل مجموعة الإجراءات والمخططات والبرامج التي تستهدف التأثير كما و كيفاً في المتغيرات الهيكلية للسكان بما يلائم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهية الجماهير، وتشمل المتغيرات الديموغرافية ما يتعلق بحجم السكان، ونموهم، وتوزيعهم، وتركيبهم، وخصائصهم. وبهذا المعنى فإن السياسة السكانية لا تقتصر على مشكلة الزيادة السكانية فقط. (وهو المفهوم التقليدي) ولكنها تشمل كذلك برامج تنشيط نمو السكان في بعض البلاد وتنظيم الهجرة وحركة السكان وتنسيق القوى العاملة وتنظيم تدفق العمالة الوافدة من الخارج وهجرة الكفاءات ومساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي والإجتماعي وتخفيض الآثار الصحية للخصوبة غير المنظمة وتحسين سمات السكان وتضييق الفجوة بين سكان الريف والحضر وكل ما يتعلق بالسلوك الديموغرافي " (عمران، ع. 1988).

وعلى هذا الأساس، فإن كل قطر عربي يتبنى سياسة سكانية حسب أوضاعه الديموغرافية و متطلبات سكانه وأهدافه المستقبلية، والموارد و الثروات التي يملكها، ولهذا فإننا لا نستطيع الكلام عن سياسة سكانية عربية موحدة، بالرغم من أن بعض المشاكل السكانية في قطر عربي تجد حلها في قطر عربي آخر، وللتباين والتمايز في النظرة إلى الأوضاع السكانية من قطر إلى قطر ومن زمن إلى آخر، فإنه يمكننا تصنيف البلاد العربية إلى مجموعات أربع حسب النظرة إلى مسألة الزيادة السكانية والسياسة المنتهجة بصدد حلها ومواجهتها وهي (جامعة الدول العربية، 1998).

1 — المجموعة الأولى وتضم مصر وتونس والجزائر والمغرب، وهي مجموعة تعاني من المشكلة التقليدية، أي أن زيادة السكان غير مرغوب فيها لأن الموارد محدودة أو لأن الزيادة تعرقل عملية التنمية وتذهب بفائضها، ولذا تنتهج هذه الدول سياسة سكانية معلنة وصريحة بتسطير برنامج يتضمن إجراءات وخطط ووسائل مختلفة معروفة، بغرض تخفيض معدلات النمو السكاني عن طريق تخفيض مستويات الخصوبة بها، وبالرغم من أن هذه الدول تمثل بها معدلات الخصوبة أدنى المستويات بالعالم العربي في حدود تقترب من 20 % سنوياً، وبالتالي معدل نمو سكاني سنوي في حدود 1.5 % ، إلا أنها تواصل وبجد خاصة مصر هذه السياسة السكانية لتخفيض النمو السكاني أكثر ما أمكن.

2 — المجموعة الثانية: وتشمل سوريا ولبنان والأردن، وهي بلدان فيها إحساس واضح بالمشكلة السكانية، ولكن لا توجد بها سياسة معلنة ذات أهداف محددة لتخفيض الخصوبة، كما لا يوجد بها برنامج قومي فعال ومدعوم، لكن هناك نشاطا ملموسا لتخفيض الخصوبة ضمن برنامج رعاية الأمومة والطفولة أو الجمعيات الأهلية لتنظيم الأسرة، شعورا منها ببداية ممارسة السكان ضغطا على الموارد

الإقتصادية المتوفرة، إضافة إلى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي تهم هذه الدول وخاصة الأردن الذي يعيش بها عدد أكبر من الفلسطينيين اللاجئين.

3 — أما المجموعة الثالثة والتي تضم البلدان العربية الفقيرة ونعني بها موريتانيا والصومال وجيبوتي والسودان واليمن، فهذه الدول مازالت تعاني من ارتفاع مستوى الوفيات بها وقصر الأمل في الحياة، لذلك فهي تعطي الأولوية لمسألة التنمية والاهتمام برفع مستوى معيشة سكانها ، دون الإغفال طبعاً عن توفير خدمات تنظيم الأسرة لمن هو في حاجة إليها ، كذلك تعاني بعض دول هذه المجموعة من الحرب الأهلية والجفاف والمجاعة التي تتعرض لها من حين لآخر، وما ينجر عن ذلك من إرتفاع مستوى الوفيات بها ، إلى جانب مشكلة اللاجئين بالسودان والصومال خاصة.

4 — المجموعة الرابعة وهي مجموعة البلدان الغنية والمصدرة للبترول، وتشمل السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان وليبيا والعراق، فهذه الدول لا تغير المسألة السكانية إهتماماً خاصاً، كونها تشعر بنقص حجم سكانها، وأن المعدلات الحالية للنمو السكاني غير كافية لحاجات التنمية والخدمات المختلفة، بل تعمل دول مجلس التعاون الخليجي بسياسات سكانية مشجعة للنسل، وذلك باتخاذ إجراءات وبرامج محفزة للزواج والإنجاب الكثير، للمحافظة على المستويات العالية للخصوبة بها، حيث أصبح عدد السكان الأصليين في بعض هذه الدول يمثلون أقلية أمام السكان الوافدين من الخارج للعمل مثل دولة الكويت التي لا يزيد عدد سكانها الأصليين عن 35 % من إجمال السكان المقيمين بها، ونفس الشأن بالنسبة للإمارات العربية المتحدة والتي يمثل بها السكان الأصليين 18 % ، و كذلك قطر وأقل حدة في السعودية والبحرين، وتمثل مستويات الخصوبة والنمو السكاني بهذه الدول أعلى المعدلات في العالم أجمع.

إن السكان نسق متعدد الأبعاد، ولا يوجد في فراغ، بل هو أحد المكونات التي تتجزأ من سياق إجتماعي- إقتصادي عام، فحجم السكان، ومعدل نموهم، ونمط توزيعهم، وبنيتهم العمرية وخصائصهم المهنية والتعليمية، إلى جانب نسق إنتاجي محدد وتنظيم إجتماعي معين، يكفل مستوى رفاه إجتماعي وإقتصادي محدد.

الأنساق السكانية والإجتماعية-الإقتصادية، هي التي تحدد الموقف إزاء المسألة السكانية، فأوضاع السكان وموارد العيش التي يتمتعون بها، هي من تحدد طبيعة السياسة السكانية في أي بلد، وباعتبار أن البلدان العربية ليست لها نفس الأنساق الإجتماعية- الإقتصادية ولانفس الموارد الإنتاجية، فطبيعي أنها لا تملك نفس السياسات السكانية إزاء سكانها.

ب - تباين مستوى الدخل:

صورة الوضع السكاني في العالم العربي وما يميزها من إختلالات واضحة بين قطر وآخر، يزيدنا الوضع الإقتصادي ومستويات الدخل القومية والفردية شرحاً وتمييزاً، ذلك أنه على الرغم من القواسم الحضارية والثقافية والتاريخية المشتركة بين الأقطار العربية فإن هذه القواسم تخفي عدداً من التمايزات والإختلالات التي لا يمكن إخفاؤها أو إنكارها، سواء على مستوى طبيعة البنى الديموغرافية أو البنى الإقتصادية، فكما أن الأقطار العربية تتوزع إلى أربع مجموعات حسب نوع السياسة السكانية المنتهجة في

كل مجموعة أقطار، فإن الأمر نفسه بالنسبة للجانب الإقتصادي، فقد ذهب بعض الباحثين إلى تقسيم الأقطار العربية إلى أربع مجموعات حسب طبيعة إقتصادها وهي: (ابراهيم، م. 2003).

أ- الأولى وتضم الدول ذات الإقتصاديات النفطية المختلفة وهي الجزائر والعراق، حيث تستحوذ على نسبة 21 % من مجموع السكان، بينما نصيبها من إجمالي الناتج القومي العربي 24 %.

ب- المجموعة الثانية وتضم الدول ذات الإقتصاد النفطي وتتمثل في دول مجلس التعاون الخليجي الست وليبيا، وتضم حوالي 11 % من إجمالي السكان مقابل 46 % من إجمالي الدخل القومي.

ج- المجموعة الثالثة وتضم الدول ذات الإقتصادات المتنوعة وتشمل مصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس، وسوريا، ويقدر عدد سكانها بحوالي 48 % من إجمالي السكان العربي، بينما لا يتجاوز نصيبها من إجمالي الدخل القومي 28 %.

د- وأخيرا المجموعة الرابعة وتضم الدول ذات إقتصادات تعتمد أساسا على صادرات المواد الأولية وتتمثل في جيبوتي، وموريتانيا، والسودان، والصومال، واليمن، وتضم هذه المجموعة حوالي 20 % من مجموع السكان، مقابل 3 % من إجمال الدخل القومي العربي.

كذلك تعرف هذه المجموعات إختلافا مشابها على مستوى نصيب الفرد من إجمالي الدخل حيث نجد أن متوسط نصيب الفرد يصل إلى 9000 دولار في البلدان النفطية، بينما يصل إلى حوالي 2400 دولار داخل البلدان ذات الإقتصاديات النفطية المختلطة، في حين يبلغ متوسط نصيب الفرد في البلدان ذات الإقتصاديات المتنوعة 1300 دولار، بينما لا يتجاوز 300 دولار في دول المجموعة الرابعة ذات الإقتصاديات المعتمدة على تصدير المواد الأولية، هذه الفروق قد تتفاقم أكثر وتوسع إذا ما أخذنا بعين الإعتبار أن بعض الدول العربية النفطية الصغيرة سكانيا مثل الكويت والإمارات وقطر أين يمكن أن يفوق متوسط الدخل الفردي 25000 دولار، لاسيما في السنوات الأخيرة حيث تشهد أسعار

لنتلك الموارد على الإستهلاك الترفي للطبقات الحاكمة ومن والاها، حيث مثل حجم أموال الفساد في العالم العربي 300 مليار دولار من حجم 1000 مليار دولار إجمالي الفساد في العالم ما يعني 30 % من قيمة الفساد في العالم ذا جنسية عربية حسب تقرير "منظمة شفافية دولية" لسنة 2005.

(www.infoaarbac.network.org). لعدد سكان يمثل حوالي 06 % من إجمالي سكان العالم، و من أهم التحديات التي تتولد من المستويات العالية للنمو السكاني وما يفرضه من ضغط على الموارد نذكر .

-العجز عن توظيف القدرات البشرية:

ما من شك في أن تزايد السكان بوتائر مرتفعة قد يعقد عملية التنمية في أغلب الأقطار العربية ذات الموارد الضعيفة أو المتوسطة.

وكنتيجة بارزة في ظل هذه الأوضاع المتفاقمة برزت معضلة البطالة في كثير من البلدان العربية، بل إن المرء يمكن أن يقول إن هذه الأزمة تكاد تخنق شتى المجتمعات العربية سواء في الوقت الراهن أو في المستقبل المنظور، حيث البطالة من أهم المؤشرات الدالة على تدني قدرة الإقتصاد العربي على توظيف القدرات البشرية التي يتمتع بها.

وعندما نتفحص التركيب العمري للسكان في الدول العربية، فإن نسبة الشباب تمثل نسباً عالية قد تصل في بعض البلدان العربية إلى 45 % ممن يقل سنهم عن 15 سنة، وإذا إرتفعنا في السن فقد نجد أن نسبة من تقل أعمارهم عن 30 سنة يمثلون حوالي 70 % من إجمالي السكان في كثير من البلدان العربية، ولابد أن نسبة معتبرة من هؤلاء الشباب قد تكون دخلت سوق العمل وتبحث عن فرص

عمل تتناسب مع طموحاتها وإمكاناتها العلمية والمهنية، وفي ظل التخلف الإقتصادي وعدم ترشيد إستخدام الموارد فإن الكثير من هؤلاء الشباب ينخرطون في جيوش العاطلين عن العمل، وتتفاوت نسب العاطلين من قطر عربي إلى آخر، وفي بعض البلدان تصل النسبة إلى 20 % من قوة العمل، وفي بلدان أخرى قد تصل إلى 30 % (ابراهيم، 2003).

ووفقا لمعطيات تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، فإن معدل البطالة بين الشباب العربي تصل إلى ثلاثة أمثال معدل البطالة الكلي، ومما يساهم في إرتفاع معدل البطالة بين الشباب كونهم وافدون جدد إلى سوق عمل راكدة أصلا، وأن أغلب هؤلاء من ذوي المستويات التعليمية، هؤلاء الذين لا يقبلون بأي فرصة عمل قد يقبلها غيرهم من غير المتعلمين أو ذوي المستويات المتدنية، هذا ما يؤدي إلى هدر طاقات يافعة أشد ما يكون في حاجة إليها الإقتصاد القومي.

هذا مع الإشارة إلى النسبة الهائلة لشريحة الفتيات والنساء الماكثات في البيوت حيث لا تمثل مشاركة المرأة في سوق العمل إلا نسبة ضئيلة جدا في العالم العربي، أما إذا نظرنا إلى البطالة في علاقتها مع النمو السكاني، فإنها تزيد الطين بلة، حيث تتركس البطالة حالة الفقر وانتشاره وسط السكان والفقر وحده يكفي لأن يكون سببا لإنجاب عدد أكبر من المواليد، باعتباره الوسط الملائم للإنجاب الكثير من الأطفال.

- قصور التعليم وانتشار الأمية:

تعتبر الطاقات البشرية محور التنمية لاسيما التنمية المستدامة، حيث لا يمكن حدوث هذه التنمية دون توافر الطاقات البشرية اللازمة، وإذا كان السكان أداة

التنمية وغايتها، فإن الهدف النهائي لهذه التنمية يتمثل في تكوين وتعليم وتأهيل السكان.

ويعد التعليم أحد أهم الوسائل الأساسية في بناء الطاقات البشرية التي تنهض عليها عملية التنمية الشاملة، وعلى الرغم من أن الدول العربية تتفق على التعليم ما يفوق الإنفاق في أي إقليم آخر، حيث تصل نسبة الإنفاق على التعليم حوالي 5.1 % من الناتج القومي، مقارنة بنسبة 3.8 % في الدول النامية، و 5.2 % في الدول المتقدمة فإن العائد من التعليم، متمثلاً في تنمية الموارد البشرية يعد واحداً من أقل العوائد في العالم العربي، ويعد إرتفاع مستوى الأمية من أهم المؤشرات التي تؤكد ذلك.

حيث يعد معدل إنتشار الأمية بين الكبار في البلدان العربية الأعلى في العالم، إذ يصل إلى 40 % مقابل 28 % للبلدان النامية، و 12 % لبلدان أمريكا اللاتينية، و 2 % للبلدان المتقدمة، بينما يصل إلى 21 % لإجمالي سكان العالم. هذا مع الأخذ بالإعتبار وجود فوارق كبيرة فيما بين البلدان العربية، حيث تصل نسبة الأمية بين الكبار في الصومال 74 %، وموريتانيا 59 %، واليمن 56 %، والمغرب 53 %، بينما تمثل الأردن أدنى نسبة ب 11 %، والبحرين 13 %، ولبنان 15 %، و بقية البلدان تتراوح فيها النسبة ما بين 20 % و 46 % (ابراهيم، م. 2003).

هذا مع ملاحظة أساسية بان هذا الإستثمار الإجتماعي تنال فيه الإناث القسط الضئيل مقارنة بالذكور، حيث ترتفع معدلات الأمية بين الإناث بشكل لافت في جميع الأقطار العربية، ويفضي إرتفاع معدل الأمية في العالم العربي، ولاسيما في وسط الإناث إلى تكريس إرتفاع معدلات النمو السكاني حيث ترتبط الزيادة

أن الدول ذات الأحجام السكانية الصغيرة والموارد الهائلة، تحاول أن تحافظ على المعدلات العالية لزيادة سكانها في ظل شروط حياة لا تساعد على ذلك، بالمقابل تعمل الدول ذات الأحجام السكانية الكبيرة على خفض معدل نمو سكانها، في ظل ظروف مشبعة للإنجاب من بينها الفقر وإنخفاض المستوى المعيشي والتخلف الاقتصادي العام الذي يعاني منه المجتمع.

- ضعف الخدمات الصحية:

ولكي تكتمل صورة التحديات التي تواجه سكان العالم العربي، تجدر الإشارة إلى الوضع الصحي المتدهور الذي تعيشه معظم شعوب العالم العربي، حيث ينتج عن النمو السريع للسكان ضغط شديد على الخدمات الصحية في البلاد العربية ذات الموارد المحدودة، مما يجعل، هذه البلدان عاجزة عن الوفاء بالاحتياجات الصحية الضرورية للسكان الجدد كل عام، فالخدمات الصحية بالبلدان المحدودة الدخل أو المتوسطة الدخل غير كافية أو غير متوفرة أصلاً، هذا الوضع الذي يؤدي إلى إستفحال الأمراض وانتشارها، لاسيما أمراض الفقر، الناتجة عن سوء التغذية وبيئة غير سليمة تتوفر على معظم أسباب الإعتلال والمرض ثم الوفاة.

هذا الوضع أخر عملية الانتقال الديموغرافي في بعض البلدان العربية كالصومال والسودان وموريتانيا واليمن وجيبوتي إلى سنوات السبعينيات من القرن الماضي، حيث بقيت معدلات الوفيات العامة مرتفعة، أما في الوقت الراهن، فصحیح أن معدلات الوفيات العامة قد إنخفضت إلى مستويات مكثية في معظم الأقطار العربية لكن كثير من هذه الأقطار مازالت بها معدلات وفيات الأطفال الرضع، ومعدلات وفيات الأمهات عالية، مما نتج عنه عدم تقدم كبير في معدل الأمل في الحياة، إنذ مازالت معظم الدول العربية معدل الأمل في الحياة لدى سكانها لا يصل إلى 70

عاما، في حين تبلغ معدلات وفيات الأطفال أكثر من 70 في الألف في الأقطار العربية الفقيرة، وما بين 30-50 في الألف في بقية الدول العربية غير الدول البترولية هذه الأخيرة بفضل عائدات البترول الهائلة وقلة السكان استطاعت أن تحقق نتائج إيجابية في هذا السياق إلى حد المستوى العالمي.

وإنطلاقا من هذا الوضع الصحي المتردي، فلا أمل في إنخفاض الخصوبة بشكل سريع، حيث كلما كانت معدلات وفيات الأطفال الرضع عالية، كلما كانت هناك الرغبة في الإنجاب الكثير كتعويض لفقد الأطفال، مما يبقى على الوضع السكاني يراوح مكانه.

كانت هذه أهم التحديات والمشاكل التي تواجه سكان العالم العربي في الوقت الراهن، بوجه عام، لكن هل هذه المشاكل والتحديات هي نفسها في كل الأقطار العربية، وبالتالي وجب التصدي لها بحل مشترك وباستراتيجية قومية مدروسة، أم أن الواقع غير هذا، فهي مشاكل وتحديات قطرية، وجب التصدي لها وحلها في إطار قطري وبإمكانات قطرية محلية؟.

— النمو السكاني، مشكلة قطرية أم مشكلة قومية؟:

بعد إستعراض الأوضاع السكانية والإمكانات الإقتصادية للعالم العربي، تبين مما لا شك فيه، أن أوجه التباين والتفاوت بارزة من قطر إلى قطر، سواء من حيث الحجم السكاني أو من حيث الموارد والثروة المتوفرة لكل قطر.

وإنطلاقا من هنا، فإن الحديث عن المشاكل في العالم العربي كوحدة سكانية متجانسة، لا يسنده الواقع المعيش، فالعالم العربي يمثل صورة مصغرة للعالم أجمع حيث هناك دول غنية جدا تستحوذ على 80 % من ثروات العالم و 20 % من

سكان العالم يقابلها دول العالم الثالث المتخلفة باستحواذها فقط على 20 % من ثروات العالم و 80 % من السكان، فهذا هو حال العالم العربي، مجموعة دول هي دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا تستحوذ على 46 % من الدخل القومي العربي وبحجم سكاني 11 % من سكان العالم العربي.

دول عربية يعاني سكانها من التخمة وأمراض السمنة، ودول أخرى يعاني سكانها من سوء التغذية وبعضها يموت سكانها جوعا كالصومال حاليا.

دول عربية تستجدي دول أوروبية وأمريكا لمدها بالمساعدات والمعونات المختلفة بما فيها الغذاء، ودول عربية لم تجد ما تفعل بأموالها، ودول عربية ترهقها الديون الخارجية ودول أخرى تملأ أموالها البنوك الخارجية، حيث قدر حجم الأموال العربية المهاجرة بحوالي 1500 مليار دولار.

دول عربية تشجع الإنجاب وزيادة السكان، وأخرى تشجع على عدم الإنجاب وإبطاء النمو السكاني، وبعضها يجلب المهاجرين وبعضها يشجع هجرة مواطنيه. إلى ما هنالك من هذه المفارقات التي لو كان العالم العربي يمثل وحدة متجانسة ومتضامنة لما أمكننا الحديث عنها، هذه الوحدة العربية الكفيلة بالقضاء على المشاكل السكانية هنا وهناك، لكن الوحدة أمل كبير، غير أن الآمال لا تطعم الجائعين، ولا تشفي المرضى، ولا تخفف الإزدحام في المنازل والطرقات والمدارس والخدمات، ولذا راح كل قطر بما يملك من الموارد والثروة، كثرت أو قلت، وبما يملك من حجم سكاني قل أو كثر، يعالج مشاكله بقدراته الذاتية بعيدا عن أية إستراتيجية عربية موحدة في هذا السياق.

وهكذا يتضح لنا بأن النمو السكاني ليس قلقا عربيا عاما ولا المشكلة السكانية، هي مشكلة عربية، بل هي مشكلة قطرية ذات أوجه مختلفة، يعاني ضغوطها فقط، كل قطر حسب إمكانياته وموارده.

خاتمة:

حاولنا عبر صفحات هذه الورقة، أن نجيب على تساؤل أساسي مؤداه، هل تحديات النمو السكاني بالعالم العربي، تمثل مشكلة قطرية، أم مشكلة قومية بمعنى، هل يمكن الحديث عن المشكلة السكانية في العالم العربي، كمشكلة متجانسة لها نفس الخصوصيات والعوامل و الأسباب المؤدية إليها، وبالتالي تجد نفس الحلول و المقترحات لتجاوزها، والتخفيف من آثارها السلبية على الإقتصاد العربي وتحقيق من ثم الرفاهية المنشودة للسكان.

وعليه فقد تبين في الدراسة هذه بأن العالم العربي يعاني من تفكك فظيع فهو عبارة عن أجزاء غير متجانسة، وأقطار غير متكاملة لا سكانيا ولا إقتصاديا، وما الحديث عن الوحدة العربية إلا حلم طال إنتظاره، ولا يجد صдаه إلا في أروقة الجامعة العربية وهياكلها المختلفة، فما زال المواطن العربي لكي ينتقل من قطر إلى قطر عربي يحتاج إلى تأشيرة مرور ورسالة إستقبال من أحد المقيمين، وأن التجارة البينية لا تتجاوز 10 % من مجموع المبادلات التجارية العربية، وأن الفجوة واسعة بين الأقطار العربية لا من حيث حجم السكان، ولا من حيث الموارد والثروات، ولا من حيث الغنى والفقر، فلو أمكننا أن نتخيل، أن العالم العربي يمثل إتحادا عربيا، لأمكن القضاء على كثير من المشاكل التي ذكرناها، إلى جانب المشاكل السياسية والثقافية وغيرها.. وإلى أن يثبت العكس، يبقى كل قطر عربي يتجرع مشاكله بقدراته وإمكاناته الذاتية، سواء كانت مشاكل سكانية أو إقتصادية أو سياسية أو ثقافية، ولاشك أن إستمرار هذا التفكك وغياب التضامن العربي في سياق

نظام عالمي لا يعترف للضعفاء بضعفهم، لن يفضي إلا إلى مزيد من التشرذم والتفكك الذي سيؤدي إلى غياب العالم العربي عن حلبة التاريخ.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- 1 - إبراهيم محمد عبد الحميد، (2003): العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي، المركز الديموغرافي بالقاهرة، مصر.
- 2 - تومي حسين، (1995): مشكلة النمو الديموغرافي وتنمية مجتمعات العالم الثالث، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر.
- 3 - جامعة الدول العربية، (1998): أوراق العمل، المجالس واللجان الوطنية للسكان، الجزء الأول والثاني، القاهرة.
- 4 - جامعة الدول العربية، (2002): "المسنون العرب: الواقع وآفاق التمكين"، إضافات سكانية، دورية تصدرها إدارة السياسات السكانية، مصر، ص: 03، ص: 04.
- 5 - عمران عبد الرحيم، (1988): سكان العالم العربي، حاضرا ومستقبلا، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك.

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية:

6- O.N.S , (2004) Projection de population à L'horizon 2030. Collection - Statistiques, N° 106, Alger, , p,42.

7 - www.Info@arbac.network.org .